

Distr. General
17 April 2020
Arabic
Original : English

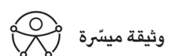
رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخا من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيد ديفيد سانتياغو كانو سالازار، مستشار الصندوق العالمي للحياة البرية والسفير الكولومبي لدى منظمة عالم شاب واحد؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو التي عُقدت يوم الثلاثاء، 14 نيسان/أبريل 2020. كما أدلت وزيرة خارجية كولومبيا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه **سينغر وايسنغر**
رئيس مجلس الأمن







230420 220420 20-05754 (A)



المرفق الأول

بيان الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم أحدث تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2020/239). وأنوه بمشاركة وزيرة الخارجية كلوديا بلوم دي باربيري والمستشار الرئاسي إميليو أرشيلا، اللذين نقدر أيما تقدير دعمهما المستمر لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأرحب أيضا بمشاركة السيد سانتياغو كانو في هذه الجلسة والتي تُظهر اهتمام المجلس بالدور الذي يؤديه الشباب الكولومبي في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، ودعمه لهذا الدور.

كما هو الحال في جميع البلدان الأخرى، فإن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر تأثيرا عميقا على كولومبيا، ولا شك في أن هذه الآثار ستطال عملية السلام. ومع ذلك، فإن من المشجع أن نرى الكولومبيين يتصدون بشكل خلاق لهذه الأزمة ويتجاوبون مع الدعوات إلى الوحدة، في الوقت الذي تتخذ فيه السلطات على جميع المستويات تدابير لاحتواء انتشار الجائحة.

يتوقف تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على التعاون المستمر بين الأطراف، فضلا عن مؤسسات الدولة الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء من المجتمع الدولي وغيرهم. ومما لا شك فيه أن هذا التعاون ينطوي على تحديات أكبر في سياق الحجر الصحي المفروض على الصعيد الوطني منذ 24 آذار/مارس والإجراءات المحددة الهدف مثل القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ومع ذلك، فإن الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى تتكيف مع هذا السيناريو المتغير لمواصلة تنفيذ اتفاق السلام وكفالة متابعة المسائل المتصلة بالسلام.

ففي 8 نيسان/أبريل، على سبيل المثال، اجتمعت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة حالة تنفيذ السلام، بما في ذلك النتائج الإيجابية لعمل الفريق العامل الثلاثي المعني بالاعتماد، وهو آلية شكلتها المفوضية السامية للسلام والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن اللجنة وافقت على إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات الدورية مع المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية والمنتدى الخاص الرفيع المستوى للشعوب الإثنية.

كما تواصل الأفرقة العاملة التابعة للمجلس الوطني لإعادة الإدماج العمل من خلال عقد جلسات افتراضية، وقد أنشئ مؤخرا فريق عامل مكرس معني بجائحة كوفيد-19. واتخذ الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الصحية - الذي يضم القوة الثورية البديلة المشتركة والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ووزارة الصحة والبعثة - تدابير على الصعيد الوطني لوقاية المقاتلين السابقين من انتشار الفيروس، ووضع بروتوكولا للاستجابة للحالات المحتملة.

ويوم أمس، 13 نيسان/أبريل، استأنف مجلس الشيوخ جلساته الرسمية إلكترونيا، ومن المقرر أن يقوم مجلس النواب بالشيء نفسه في وقت لاحق اليوم. وفي 2 نيسان/أبريل، شاركتُ في الجلسة الأولى للآلية الرفيعة المستوى التي أنشأتها لجنة السلام في مجلس الشيوخ للمتابعة بشأن الهجمات على الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والقيادات الاجتماعية ورصد تدابير

الوقاية. وجمعت الجلسة الافتراضية بين أعضاء في مجلس الشيوخ يمثلون أحزابا من مختلف الأطياف السياسية، بما في ذلك القوة الثورية البديلة المشتركة، فضلا عن وزراء في الحكومة والمستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج وغيرهم من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى وممثلي مؤسسات الدولة، لتحليل العنف الذي يؤثر على القيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين ومناقشة تدابير بهدف وقفه.

وفي ذلك التاريخ أيضا، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج، خلال جلسة افتراضية، على ثلاثة مشاريع إنتاجية جماعية إضافية ليصل المجموع إلى 52 مشروعا. ويتمثل أحد المشاريع المعتمدة في إنشاء تعاونية للمنسوجات يقودها 11 رجلا و11 امرأة من المقاتلين السابقين، والتي بدأت في إنتاج أقنعة واقية للوجه بغية التصدي لفيروس كورونا. كما شرعت ثماني تعاونيات أخرى للمقاتلين السابقين في مقاطعات أخرى في بذل جهود لإنتاج أقنعة للوجه.

أما بالنسبة للبعثة، فقد اتخذنا أيضا تدابير تتماشى مع خططنا لاستمرارية تصريف الأعمال والطوارئ ونواصل أداء مهام التحقق في الميدان تمشيا مع قرارات السلطات الوطنية. كما يعكف الفريق القطري على بلورة دعم برنامجي للحكومة في استجابتها للوباء.

ويجب أن نكون واضحين بخصوص هذه المسألة. إن جائحة كوفيد-19 ستستمر في التأثير على تنفيذ اتفاق السلام وعلى أنشطة التحقق التي تضطلع بها البعثة. ومع ذلك، يقع على عاتقنا التزام جماعي بمواصلة ضمان إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق. فالسلام في كولومبيا لا يمكن ولا ينبغي أن يكون ضحية لهذا الوباء. ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان مواصلة المضي قدما في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بما في ذلك الأولويات الثلاث التي يسلط عليها الأمين العام الضوء في تقريره.

وتتمثل الأولوية الأولى في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. فلا يزال العنف ضدهم مستمرا بلا هوادة على الرغم من الحجر الصحي المفروض على المستوى الوطني. ومنذ صدور التقرير، قُتل ثلاثة آخرين من القيادات الاجتماعية وثلاثة مقاتلين سابقين آخرين، أي ما مجموعه 195 مقاتلا سابقا منذ توقيع اتفاق السلام النهائي.

ويساورني القلق بشدة إزاء الحالة في مقاطعة بوتومايو، بما في ذلك حالة القيادات الاجتماعية النسائية وقادة زراعة المحاصيل البديلة والمقاتلين السابقين. ففي 19 آذار/مارس، قُتل القيادي الاجتماعي البارز ماركو ريبادينيرا بعد أن اقتيد من اجتماع كان يترأسه فيما يتعلق بجهود زراعة محاصيل بديلة للكوكا في بلدية بويرتو أسيس. وبعد ذلك بأسبوعين، في 8 نيسان/أبريل، تلقى القيادي الاجتماعي يوري كوينتيرو تهديدات، يُفترض أنها صادرة عن نفس الجماعة المسلحة غير القانونية التي قتلت ريبادينيرا، ولا تزال قيادية اجتماعية أخرى، هي خاني سيلبا، التي التقيت بها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تتلقى تهديدات مستمرة. وفي 27 آذار/مارس، عُثر على المقاتل السابق خوان كارلوس كاستيو، الذي كان يعيش في المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في البلدية نفسها، مقتولا. وفي تطور جدير بالترحيب في خضم هذه الحالة المثيرة للقلق، ألقت الشرطة في 9 نيسان/أبريل القبض على أبيل أنطونيو لوايسا كوينونيس، المعروف أيضا باسم "أسول"، والذي يُحمله مكتب المدعي العام المسؤولية عن قتل 11 من القيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين في هذه المنطقة وتشريدهم قسرا.

ويساورني قلق بالغ أيضا لأن الجماعات المسلحة غير القانونية في أرجيليا، بمقاطعة كاوكا، بدأت في تهديد السكان، بمن فيهم المقاتلون السابقون، خلال اليومين الماضيين.

وتماما كما تتحد الجهات الفاعلة الكولومبية لمواجهة الوباء، يتحتم على جميع الجهات الفاعلة أن تتحد لإنهاء العنف المتفشي ضد القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. ومن الأمور الأساسية، على وجه الخصوص، تعزيز فعالية الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلام، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، التي ينبغي أن تحقق تقدما كبيرا في صياغة وتنفيذ سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية؛ ووحدة الحماية الوطنية، التي ينبغي أن تحرز تقدما في استعراض الطلبات المعلقة بشأن خطط الحماية المباشرة، التي يزيد عددها على 400 طلب؛ ووحدة التحقيق الخاصة، التي تحتاج إلى مزيد من الدعم من قِبل جميع الكيانات كي تفي بولايتها المتمثلة في تقديم مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة، بمن فيهم القادة الفكريون. ومن المهم أيضا تعزيز تأمين قرابة 500 9 من المقاتلين السابقين الذين يقيمون خارج المناطق الإقليمية المخصصة سابقا للتدريب وإعادة الإدماج، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مناطق إعادة الإدماج الجماعي. والتنفيذ الفوري لخطة عمل البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان شرط أساسي لكفالة حماية القيادات النسائية.

والأولوية الثانية هي تعزيز أسس عملية إعادة الإدماج الأطول أجلا، وكفالة تعميم فوائد إعادة الإدماج على جميع المقاتلين السابقين، بغض النظر عن مكان عيشهم. ونتيجة لعواقب الوباء، من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام خاص للمقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية المخصصة سابقا للتدريب وإعادة الإدماج، حيث إن سبل حصولهم على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والمرافق الصحية أكثر تعرضا للخطر. كما أشجع الأطراف على العمل في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج من أجل تقديم الدعم على وجه التحديد للمشاريع الإنتاجية الجماعية الأكثر عرضة للتضرر من العواقب الاقتصادية للوباء. ويمكن أن تساعد هذه المشاريع على إعادة تنشيط الاقتصادات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية النائية التي قد تتأثر بشكل خاص.

ومن المهم أيضا كفالة تنفيذ خريطة الطريق لعملية إعادة الإدماج بأسلوب تعاوني بين الطرفين، بما في ذلك وضع خرائط طريق مخصصة للأفراد والجماعات.

وأخيرا، ينبغي أن تحديد أولوية ثالثة هي كفالة إبقاء المجتمعات المحلية، بما في ذلك الضحايا على وجه الخصوص، في صميم جهود بناء السلام. ويتيح السياق الحالي على وجه الخصوص فرصة للقيام بالتخطيط والمشاورات من أجل تفعيل البرنامج الشامل للأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم، وهو جزء هام من البند 3-4 من اتفاق السلام، من شأنه أن يحدث فرقا هاما على أرض الواقع إذا ما تم تنفيذه. وكما أبرز الأمين العام في الفقرة 92 من تقريره،

”فالوجود المستمر والمتكامل لمؤسسات الدولة هو أمر ضروري ويظل أكثر الوسائل فعالية لضمان السلام والاستقرار في الأقاليم“. (S/2020/239، الفقرة 92).

وبهذا المعنى، يشجعني أن المستشار الرئاسي أرشيلا واصل تنسيق الترتيبات حتى لا يتأثر تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي بالأزمة الراهنة. وآمل أن تتخذ تدابير مماثلة في جوانب أخرى من تنفيذ عملية الإصلاح الريفي الشامل واتفاق السلام بصفة أعم.

وتكرارا للنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم في ضوء جائحة كورونا، ضممت صوتي إلى أصوات عديدة في المجتمع المدني الكولومبي في الأسابيع الأخيرة لدعوة جميع الجهات الفاعلة المسلحة في البلد إلى وضع الحياة فوق أي اعتبار آخر والتركيز على منع انتشار الفيروس. وقد استجاب جيش التحرير الوطني بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة شهر واحد خلال شهر نيسان/أبريل. بيد أن الاشتباكات المسلحة لا تزال مستمرة بين الجماعات المسلحة غير القانونية في عدة مقاطعات، منها كاوكا وتشوكو وشمال سانتاندر. وفي الوقت الذي يجب أن تركز فيه جميع الجهود على مكافحة الوباء، نحث جميع الجهات المسلحة غير القانونية في كولومبيا على الكف عن مواصلة ارتكاب العنف ضد المجتمعات المستضعفة، بما فيها مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

وفي الختام، قال الكاتب الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيس، في خطاب قبوله لجائزة نوبل في الأدب:

"لا الفيضانات ولا الأوبئة والمجاعات ولا الكوارث، ولا حتى الحروب السرمدية التي تنشب قرنا بعد قرن، تمكنت من إنهاك الميزة الأبدية للحياة على الموت".

وقد شوهدت المرونة التي عبر عنها بتلك الكلمات في الطريقة التي يواصل بها الكولومبيون صنع السلام في بلدهم بعد عقود من النزاع، وفي الطريقة التي وحدوا بها صفوفهم خلال الأسابيع القليلة الماضية في مواجهة الوباء.

وأنا على ثقة من أن هذا الالتزام سيستمر إلى ما بعد الوباء، كي يتسنى، نتيجة لهذه الأزمة، تعزيز وتنشيط الجهود الرامية إلى إحلال السلام والتنمية في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وأنا على يقين من أنه، من خلال الحوار البناء والجهود المتفانية التي تبذلها الأحزاب والمؤسسات العامة والقادة على جميع المستويات، وجهود المجتمع الكولومبي بصفة أعم، يمكننا أن نحتفل في نهاية المطاف بانتصار الأمل على الخوف، والوحدة على الانقسام– وكما قال غارسيا ماركيس– انتصار الحياة على الموت.

المرفق الثاني

بيان ديفيد سانتياغو كانو سالازار، مستشار الصندوق العالمي للحياة البرية والسفير الكولومبي لدى منظمة عالم شاب واحد

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب المجلس اليوم لأعرض بتواضع بعض الأفكار بخصوص عملية السلام في بلدي. ولن أدعي أنني أتكلم بالنيابة عن شباب كولومبيا، بكل ما يتميزون به من تنوع كبير وحماس متقد ونشاط فوار؛ بيد أنه يمكنني أن أتكلم من وجهة نظري الشخصية كشخص شهد التحول الإيجابي لبلدي نتيجة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وكشخص قرر المشاركة من أجل مساعدة ذلك السلام على الازدهار.

ومع أنني لم أقع ضحية للنزاع بصورة مباشرة، أعتقد أن جميع الكولومبيين الذين عاشوا النزاع قد عانوا من عواقب العنف. وقد ولدت في مديين في خضم أعمال العنف التي غذتها المخدرات في أوائل التسعينات، لأبوين كانا يكافحان لإعالة أطفالهما، شأنهما في ذلك شأن أي أسرة كولومبية عادية. وأتذكر، عندما كنت أنمو، الجيران الذين قتلوا، وأصوات الطلقات النارية، والجثث على شاشة التلفزيون، والخوف السائد.

وبسبب هذا الماضي المشترك من المعاناة، أومن أيضا بأن جميع الكولومبيين يتحملون مسؤولية الإسهام في ذلك السلام الذي تمنيناه لزمن طويل. وعلى أساس هذا الإيمان، التحقت في سن الحادية والعشرين بمنظمة تيتشو (TECHO) غير الهادفة للربح، التي تقوم بتعبئة عشرات الآلاف من المتطوعين الشباب لدعم المجتمعات المحلية المستضعفة، بما في ذلك ضحايا التشريد القسري، وذلك ببناء مساكن مؤقتة وتنفيذ برامج أخرى للإدماج الاجتماعي. وقد جُبت البلد واستمعت إلى آمال الشباب الكولومبي والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات وإلى توقعاتهم برؤية نهاية سلمية للنزاع. وقد حقق اتفاق السلام المبرم مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي العديد من هذه الآمال، ولكنه خلق أيضا توقعات بأن العنف سيتوقف في نهاية المطاف، وأن ريف كولومبيا سيشهد أخيرا السلام والتنمية. واليوم لا تزال تلك التوقعات حية، ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا للوفاء بها، بما في ذلك عن طريق تنفيذ اتفاق السلام برمته.

وفي تموز/يوليه 2018، سافرت مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومجموعة من القادة الشباب وأصحاب المشاريع الحرة إلى المنطقة الإقليمية المخصصة سابقا للتدريب وإعادة الإدماج في ميرافالي بمقاطعة كاكيتا، لنكون أول زائري مشروع سياحي يقوده مقاتلون سابقون، في منطقة كانت في قلب الصراع على مدى عقود كثيرة من الزمن. وقد أثر في نفسي بعمق ما شهدته هناك. فالجنود الذين كانوا منذ سنوات فقط يتحملون مسؤولية محاربة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، أصبحوا الآن يكرسون أنفسهم بالكامل لمسؤوليتهم الجديدة عن حماية خصومهم السابقين. وكان أفراد المجتمع المحلي يعملون إلى جانب المقاتلين السابقين للحصول على تدريب للعمل كمرشدين سياحيين. وقد شجعني كثيرا ما سمعته من المقاتلين السابقين عن اقتناعهم الراسخ بعملية السلام وبناء حياة جديدة لأنفسهم ولأسرهم.

وفي أعقاب تلك التجربة، التزمت بدعم المقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية من خلال مشاريعهم الإنتاجية. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، حشدت متطوعين من الشباب لتنظيم معرض في بوغوتا للمقاتلين السابقين لبيع منتجاتهم الزراعية ومصنوعاتهم الحرفية، بالتحالف مع الأمم المتحدة و الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع وعدد من المنظمات غير الحكومية. وكان من الملهم جدا رؤية الناس في واحد من أرقى الأحياء في عاصمتنا يشترون المنتجات ويتحاورون مع المقاتلين السابقين، وقد تجاوزت جميع المبادرات توقعاتها من المبيعات.

وكانت من ضمن المبادرات قهوة "سابور إسبيرانسا" المنتجة في مقاطعة كاوكا. ويعني اسم العلامة التجارية "نكهة الأمل"، وسأرسل لأعضاء المجلس في نيويورك كمية من هذه القهوة اللذيذة حتى يتمكنوا من التمتع بطعم الأمل والسلام والمصالحة هذا.

ونحن نعمل الآن على محاكاة هذا المعرض في مدن أخرى، كما أنشأنا برنامجا يقوم من خلاله أصحاب المشاريع الحرة من الشباب بإرشاد هذه المشاريع لتزويدها بالمشورة التقنية. وهذا واحد من أمثلتي العديدة على كيفية عمل الشباب الكولومبي لدعم السلام والمصالحة.

وأغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها في رأيي عملية السلام في كولومبيا، بناء على ملاحظاتي الشخصية وعلى المحادثات التي أجريتها مع الشباب والمقاتلين السابقين وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم.

أولا وقبل كل شيء، ستشعر أضعف الفئات بالأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجب اتخاذ خطوات لدعمها. وينبغي أن يتواصل تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، إذ تتوقع المجتمعات المحلية جني فوائد من هذه الاستثمارات. ويساورني قلق بالغ إزاء المشاريع الإنتاجية للضحايا والمقاتلين السابقين. فقد أفاد مباشرو الأعمال الحرة من الشباب، الذين يتولون إرشاد المقاتلين السابقين في مبادراتهم المتعلقة بمعارض المنتجات، بأن هؤلاء المقاتلين يعانون بسبب انخفاض المبيعات. ومن المهم جدا تقديم دعم قوي لهم وهم يسعون جاهدين لمواجهة هذه الظروف الصعبة. كما يساعدهم مرشدوهم على التوصل إلى طرق مبتكرة للتكيف، بما في ذلك المبيعات عبر الإنترنت وبطاقات الهدايا وتطوير منتجات جديدة. إننا فخورون جدا، على سبيل المثال، بأن المقاتلين السابقين الذين يقفون وراء مشروع ملابس بازاريلا – تيجباز (Pazarela–TejPaz) ينتجون الآن أقنعة من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

ثانيا، لا يزال العنف المستمر ضد القادة المجتمعيين يشكل أحد أعمق الجروح في ضميرنا الوطني. إنها مأساة دفعت الشباب في جميع أنحاء البلد إلى الاحتشاد دفاعا عن هؤلاء القادة. وقد شاركت مؤخرا في عدة جلسات للحوار الوطني مع التركيز على الشباب، أطلقها الرئيس إيبان دوكي ماركيس. وناقش القادة الشباب من المناطق الريفية التخويف الذي يواجهونه، والذي يحد من قدرتهم على القيام بدور عوامل للتغيير. وقد صدمت صدمة كبيرة عندما سمعت امرأة كولومبية-أفريقية شابة من مقاطعة تشوكو تعدد أصدقاءها الذين لا يشاركون في منتديات القيادة أو المساحات السياسية لأنهم يخشون التعرض للتهديد من قبل الجماعات المسلحة غير القانونية. فيجب اتخاذ تدابير لكفالة حماية القيادات الشابة والنسائية، حتى لا يضطر الشجعان مثل هذه المرأة من تشوكو إلى الخوف على حياتهم عندما يحاولون مناصرة مجتمعاتهم.

ثالثا، عندما أزور المجتمعات الريفية، أسمع شكاوى متكررة من غياب سلطة الدولة. إن المجتمعات المحلية تريد، وتحتاج إلى، معلمين وأطباء وطرق ومدارس واستثمارات وفرص. وقد أفرزت جغرافية كولومبيا، مع مرور الوقت، انقسامات حادة بين المدن والمناطق الريفية. والآن وقد انتهى النزاع مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي السابق، فإن هناك فرصة لهذه الحكومة وجميع الحكومات المقبلة للالتزام على سبيل الأولوية بالعمل على بسط سلطة الدولة والاستثمار في المناطق الريفية، فمن واجبهم فعلا أن يفعلوا ذلك.

لقد استغلت عصابات المخدرات والجماعات المسلحة غير المشروعة، في كثير من هذه المناطق الريفية، الفراغات الناجمة عن غياب الدولة لبسط سيطرتها، بما في ذلك عن طريق تجنيد الأطفال والشباب. وأود أن أكون صريحا – ما دام الأفراد يواصلون استخدام الكوكايين، بما في ذلك شباب العديد من البلدان الأعضاء في مجلس الأمن، فإن الشباب والفقراء في بلدان مثل كولومبيا هم الذين سيدفعون ثمن ذلك دما ودموعا ومعاناة. والاجتثاث ليس هو الحل لأن ذلك لا يترك للمزارعين الفقراء سبل انتصاف تذكر لكسب رزقهم، بل الحل يكمن في استبدال المحاصيل وتوفير الفرص الاقتصادية. وقد أجريت شخصيا محادثات مع أسر تزرع الكوكا ويمكنني أن أضمن أنها إذا ما أتيحت لها الأدوات المناسبة وإمكانية الوصول إلى الأسواق، فإنها تفضل زراعة البن أو الكاكاو على الكوكا.

وأخيرا، فإنني كشاب أشعر بالاعتزاز الشديد لأن اتفاق السلام النهائي لكولومبيا يتضمن إجراءات لتعزيز مشاركة المرأة، بما في ذلك دعم القيادات النسائية والمقاتلات السابقات. وقد اعتمد النجاح على مشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة في كل جهد من جهود بناء السلام أو المجتمع المحلي التي شاركت فيها. فيجب على جميع الجهات الفاعلة أن تقر بهذه الحقيقة وأن تبذل جهودا حقيقية لتنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام.

وقبل أن أختتم، أود أن أشكر مجلس الأمن والمجتمع الدولي على دعمهما لعملية السلام في كولومبيا. أشكرهما بالنيابة عن الشباب الكولومبيين الذين يترعرعون الآن في بيئة يقل فيها الخوف وتزداد الفرص. لقد رأيت، منذ توقيع اتفاق السلام، أشخاصا اختطفتهم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي أثناء النزاع يجلسون للتحدث مع المقاتلين السابقين. ورأيت أفرادا من الشرطة والمقاتلين السابقين يتنافسون معا في نفس الفريق في بطولات سباق الزوارق. ورأيت شبابا من المدن الكولومبية تتاح لهم الفرصة أخيرا لزيارة الغابات المطيرة التي كانت في السابق موبوءة بالحرب. ولم يكن من الممكن تحقيق أي من ذلك بدون اتفاق السلام.

إنني أشكر مجلس الأمن والبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة على هذه الفرصة لمخاطبة المجلس. وآمل أن يواصل المجلس في المستقبل دعوة ممثلين شباب آخرين لتقديم إحاطات. ففي كل بلد من البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس، هناك شابات وشبان يعملون بجد لبناء السلام ولهم إسهامات هامة يمكن أن يدلوا بها في مناقشات المجلس.

وأود كذلك أن أشكر بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على تعزيز مشاركة الشباب في جهود بناء السلام. وأشكر الحكومة الكولومبية على إجراء حوار وطني يركز على الشباب وأتطلع إلى رؤية

نتائج ملموسة من تلك المناقشات. كما أعرب عن امتناني لانفتاح الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع في العمل على مختلف المبادرات المتصلة بالشباب، فمن خلالها أنجزنا بعض المشاريع الرائعة جدا حتى الآن.

وقد دعا الأمين العام، كما يعلم أعضاء المجلس، إلى وقف عالمي لإطلاق النار حتى يتسنى للبشرية جمعاء أن تتحد لمكافحة جائحة كوفيد-19 معا. وما كان ينبغي لنا أن نواجه جائحة للاحتجاج بأنه يجب إسكات دوي المدافع في جميع أنحاء العالم حتى نتمكن من التركيز على أكبر التهديدات التي تواجه بقاءنا المشترك، من تغير المناخ إلى الجريمة عبر الوطنية إلى الفقر، لكي نحقق النصر. وما حدث في كولومبيا يجسد هذه الفكرة؛ فقد أتاحت لنا نهاية النزاع مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي التركيز على المشاكل الهيكلية التي تؤثر على بلدنا.

إن الشباب في جميع أنحاء العالم يتطلعون إلى أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى مسؤوليته عن تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأحث أعضاء المجلس على أن ينظروا إلى جائحة كوفيد-19 على أنها تذكير بأن قوتنا في الاتحاد، وأننا جميعا نتحمل مسؤولية تحقيق الهدف الأول المنصوص عليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“، بما في ذلك جيلي.

المرفق الثالث

بيان السيد مارك بيكستين دو بوتسويرفا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الثاقبة والسيد ديفيد سانتياغو كانو سالازار على إطلاعنا على ما بذله من جهود ملهمة بغية دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأرحب بمشاركة وزيرة الخارجية الكولومبية بلوم في جلسة اليوم.

ولا يزال التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم هو سبيل المضي قدما. والالتزام الذي أبدته السلطات دون الوطنية الجديدة تطور محمود. ونشجع كلا الطرفين على الاستفادة الكاملة من آليات تسوية المنازعات التي أنشأها الاتفاق.

وعلى الرغم من أن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل تحديا إضافيا لعملية السلام، فإننا نشعر بالارتياح إزاء الجهود المشتركة التي يبذلها الطرفان لضمان استمرار التنفيذ. وقد أبدت السلطات استجابة أولية قوية وتعمل على منع انتشار الفيروس في المناطق المعرضة للخطر التي يندمج فيها المقاتلون السابقون مجددا في المجتمع. ونرحب بإعلان جيش التحرير الوطني لوقف لإطلاق النار من جانب واحد، مما عزز الزخم المتنامي الذي أوجده النداء العالمي للأمين العام .

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع مستوى العنف باستمرار ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين، على النحو الذي أبرزه التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتعين ضمان احتياجات السلامة لهؤلاء الأفراد، واتفاق السلام ينشئ آليات لتحقيق هذه الغاية. وندعو إلى إحراز مزيد من التقدم في تفعيل البرنامج الشامل للأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم. ويشكل إطلاق خطة العمل لتنفيذ البرنامج الشامل للضمانات للقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان خطوة هامة، لكننا سنحتاج إلى موارد كافية لتنفيذها. ونحث الجماعات المسلحة على الامتناع عن العنف.

ونرحب بالجهود الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ولا سيما التقدم المحرز في تمويل وتنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. ولا يزال الإصلاح الريفي والحصول على الأراضي يشكلان تحديات رئيسية، وكذلك تحول التركيز إلى الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين الذين يعيشون الآن خارج مناطق التجمع. ونرحب أيضا بالاتفاق على إحراز التقدم في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية من خلال التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة ومنظمة Humanicemos DH، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني تستخدم المقاتلين السابقين. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة غير المستقرة لأطفال المقاتلين السابقين، وحالات تجنيد الأطفال واستخدامهم مؤخرا من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة في بعض المقاطعات، وحالة الأطفال الذين لا يزالون يعيشون في المناطق المتضررة من العنف.

وتولي بلجيكا اهتماما خاصا لعملية العدالة الانتقالية في كولومبيا وترحب بالتقدم المحرز في القضايا التي بدأتها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ولتلبية التوقعات الكبيرة للضحايا، من المهم أن تسهم جميع الجهات الفاعلة مساهمة كاملة في مختلف عناصر النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر

وعدم التكرار.

وفي الختام، نرحب بالجهود المتواصلة الرامية إلى إحلال السلام في كولومبيا، على الرغم من البيئة الصعبة. وتلتزم بلجيكا التزاما قويا بدعم كولومبيا في معالجة التحديات المتبقية في تنفيذ اتفاق السلام النهائي.

المرفق الرابع

بيان السيد جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أولا، أود أن أرحب بحضور وزيرة الخارجية كلوديا بلوم. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام ماسيو والسيد ديفيد كانو سالازار على إحاطتيهما .

على مدى الأشهر القليلة الماضية، استمر إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم في كولومبيا. إن إدراج عناصر السلام في خطط التنمية الإقليمية تطور يستحق كل الثناء . وفي الوقت نفسه، يتواصل إحراز التقدم بشأن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في العديد من المناطق الحدودية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والصحية. وتمت الموافقة على برامج إنمائية جديدة. والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي تمضي قدما.

إن اتفاق السلام هو أكبر قاسم مشترك بين جميع مناحي الحياة في كولومبيا. وتتفق الصين مع ملاحظة الأمين العام بشأن الأولويات الثلاث للعمل هذا العام. ومن الأهمية بمكان تعزيز الجوانب الإنمائية، ومن بينها الإصلاحات الريفية وبرامج التنمية واستبدال المحاصيل غير المشروعة، وما إلى ذلك. وهذا أمر أساسي لضمان نجاح اتفاق السلام في الأجل الطويل.

وقد قامت الحكومة الكولومبية بالكثير من العمل للتخفيف من الأثر السلبي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونقدر الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة لمنع انتشار فيروس كورونا في المناطق التي يعاد فيها إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وتحاول الصين قصارى جهدها لتقديم المساعدة لكولومبيا في مكافحة الوباء. فقد تبرعنا لكولومبيا في الأسبوع الماضي مؤخرا بمجموعة من الإمدادات المضادة للأوبئة ، وسنواصل تقديم مساعدتنا في المستقبل.

وتشكر الصين الممثل الخاص ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بقيادته على عملهما. فقد كرسا طاقة كبيرة للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام. ونأمل أن تواصل البعثة الاضطلاع بدورها الحيوي، مع احترام سيادة البلد المضيف. إن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة الميدانيين مصدر قلق آخر لنا. وعلى خلفية مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نأمل أن تتولى البعثة رعاية موظفيها وفقا للقرار 2518 (2020).

وإذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين للعلاقات الدبلوماسية بين الصين وكولومبيا، ستواصل الصين العمل جنبا إلى جنب مع حكومة كولومبيا وشعبها في هذا الوقت الاستثنائي. وأعتقد أن كولومبيا، بجهودنا المتضافرة، ستحقق السلام والاستقرار والتنمية الدائمين.

المرفق الخامس

بيان السيد خوسيه سينغر وايسنغر، مبعوث الجمهورية الدومينيكية الخاص إلى مجلس الأمن

نشكر وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، على تكريمها لنا بمشاركتها في جلسة اليوم. ونعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته وللسيد ديفيد سانتياغو كانو سالازار على بيانه.

تكرر الجمهورية الدومينيكية تأييدها لعملية السلام في كولومبيا وتثني على الشعب الكولومبي لالتزامه بالسلام الدائم في البلد، ولا سيما في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونسلم بالتحديات التي تواجهها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا والتقدم المحرز في الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما التدابير التي اتخذتها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لوقف انتشار الفيروس، ونواصل تنفيذ أساليب العمل الجديدة لمناطق إعادة الإدماج التي أنشئت للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي.

وكما نعلم جميعا، فإن العدالة الانتقالية ضرورية لتحقيق المصالحة وإحلال السلام الدائم. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ونحث جميع الخاضعين لولايتها على مواصلة الإسهام في جهودها الرامية إلى تقصي الحقائق.

بيد أننا نأسف لأعمال العنف التي سُجلت في بعض مناطق البلد بسبب وجود جماعات مسلحة غير مشروعة. وندين بشدة الهجمات المستمرة على المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، ولا سيما النساء، بمن فيهن النساء من أصل كولومبي وأفريقي ومن الشعوب الأصلية، ونحث على اتخاذ تدابير خاصة لمراعاة احتياجاتهن الأمنية على نحو مجد. ونشجع الطرفين على ضمان بيئة آمنة وخالية من العنف للسكان المدنيين وضمان التنفيذ الفوري لخطة العمل المتعلقة بالضمانات الشاملة للقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتشدد الجمهورية الدومينيكية على ضرورة مواصلة الجهود في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما الجهود الرامية إلى تحسين الأمن لـ 500 9 من المقاتلين السابقين الذين يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة من أجل تدريبهم وإعادة إدماجهم، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مناطق إعادة الإدماج الجماعي.

ونشدد على أهمية تعزيز برامج إعادة الإدماج وتوسيع نطاقها، وننضم إلى الأمين العام في حث جميع الأطراف على الاستفادة من المجلس الوطني لإعادة الإدماج واتخاذ خطوات ملموسة نحو وضع الصيغة النهائية لخارطة الطريق لإعادة الإدماج. وفي هذا السياق، يشهد بيان السيد كانو سالازار على مدى أهمية مشاركة الشباب في جهود السلام والأمن في تنفيذ اتفاق السلام.

وبناء على ذلك، نود أن نشيد به على جهوده الرامية إلى دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، بما في ذلك من خلال برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، التي تجسد العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في شراكة مع الشباب دعما لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

وأخيرا، وفي ضوء وباء كوفيد-19، ودعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، فإننا نشعر بتفاؤل حذر إزاء استجابة جيش التحرير الوطني، لا سيما إعلان وقف لإطلاق النار لمدة شهر واحد خلال شهر نيسان/أبريل. ونحث أعضاء جيش التحرير الوطني على مواصلة اتخاذ خطوات إيجابية نحو تحقيق السلام والأمن المستدامين في المناطق المتضررة من النزاع.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا لحكومة كولومبيا وشعبها، ولبعثة الأمم المتحدة للتحقق، في سعيهما إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد.

المرفق السادس

بيان السيد سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الغنية بالمعلومات وأن أعرب عن دعم إستونيا المستمر لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ولعمل الممثل الخاص. ونرحب بمعالي السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية جمهورية كولومبيا.

ونرحب بالتزام الحكومة الكولومبية المستمر بضمان تنفيذ البرامج المتصلة بالسلام. وتهدد زيادة انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية التي وصلت إلى كولومبيا أيضا بزيادة صعوبة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونؤيد الجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا لمكافحة وباء فيروس كورونا. ونرحب بإعلان جيش التحرير الوطني وقف إطلاق النار من جانب واحد، باعتباره خطوة إيجابية نحو دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لأجل المساعدة في إنقاذ الأرواح.

ونحن مسرورون للخطوات الإيجابية المتخذة في تنفيذ اتفاق السلام، وخاصة للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. ومن المهم أن يكون الضحايا محورا لتلك الجهود. ونشجع على مواصلة المضي قدما في تنفيذ الاتفاق على الرغم من سياق التحدي الذي تفرضه جائحة (كوفيد-19).

ونرحب بالالتزام الراسخ للغالبية العظمى من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بعملية السلام. ومن المهم كفالة الانتقال الشامل لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع مع الحفاظ على كرامتهم، فضلا عن ترسيخ الأساس اللازم للعملية الطويلة الأجل.

ولا تزال التحديات قائمة. ونؤكد شعورنا بالقلق من جراء استمرار العنف ضد قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. ووفقا لآخر تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد ازدادت عمليات قتل المدافعات عن حقوق الإنسان بنسبة 50 في المائة تقريبا في عام 2019 مقارنة بعام 2018. وندعو حكومة كولومبيا إلى الحد من الإفلات من العقاب وضمان التحقيق على النحو الواجب في جميع انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة الجناة المتهمين.

ولإعادة التأكيد، نحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف عمليات القتل المأساوية للقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. وينبغي أن تجتمع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية بصورة أكثر انتظاما من أجل الاضطلاع بدورها كاملا تمشيا مع اتفاق السلام، خاصة ما يتعلق بتفكيك الجماعات الإجرامية التي ترتكب معظم أعمال العنف هذه.

وأخيرا، إن من الضروري توسيع نطاق تدابير الحماية لتشمل المقاتلين السابقين خارج المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج بما في ذلك المناطق الجديدة لإعادة الإدماج الجماعي.

ختاما، نحث جميع الأطراف على مواصلة التعاون بروح بناءة. ونود أن نعرب عن دعم إستونيا القوي للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام.

المرفق السابع

بيان السيدة آن غيغن، نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ على غرار الآخرين، بالترحيب الحار بوزيرة الخارجية الكولومبية، السيدة كلوديا بلوم دي باربيري. ويشرفني أن تشارك في هذا الاجتماع الإلكتروني. ويسرني أيضا أن أرحب بممثل الشباب الكولومبي، السيد ديفيد سانتياغو كانو سالازار. وأعرب أيضا عن تقدير بلدي الصادق للممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته ولعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها في البلد.

ويتمثل تعليقي الأولي الأول الذي أود الإدلاء به في أن فرنسا ترى أن التعاون بين الأمم المتحدة والسلطات الكولومبية، بما في ذلك في مجال تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات والجريمة، أمر أساسي. ونأمل أن يستمر هذا التعاون مع جميع الوكالات المتحدة، وأن يتعزز خلال الأشهر المقبلة.

وكما هو الحال في أماكن أخرى وعلى النحو الذي برع المتكلمون السابقون في تأكيده فإن جائحة (كوفيد-19) تشكل تحديا خطيرا في كولومبيا. فهو تحد رباعي على الأقل: أي أنه تحد صحي وتحد إنساني وتحد اجتماعي واقتصادي، وهو كذلك تحد لتحقيق عملية السلام. وأود في هذا الصدد، أن أعرب عن تضامن فرنسا مع كولومبيا في مكافحة الوباء، وأن أثني على السلطات الكولومبية لإعادة تأكيد التزامها بالسلام في هذا السياق الصعب.

وبالمثل فإن الموقف الإيجابي للسلطات المحلية والإقليمية المنتخبة مؤخرا إزاء تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، إشارة هامة وإيجابية أيضا. ونرحب بجهودها الرامية إلى إدماج تنفيذ السلام في خطط حوكمتها. وتؤيد فرنسا، شأنها شأن جميع أعضاء المجلس الآخرين، تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ففي كولومبيا أيضا، يمكن أن يسهم ذلك في تجديد الزخم لأجل سلام طويل الأجل. ويجب تنفيذ وقف إطلاق النار الذي أعلنه جيش التحرير الوطني لمدة شهر واحد تنفيذا كاملا وإطالة مدته. وندعو جميع الجماعات المسلحة الأخرى في كولومبيا إلى حذو هذا الطريق.

ولا يزال ما أكدناه مرات عديدة في الجلسات السابقة صحيحا: فالتنفيذ الكامل للاتفاق باعتباره مجموعة من الأحكام المترابطة فيما بينها أمر بالغ الأهمية لنجاح السلام في الأجل الطويل. وكما يقول الأمين العام في ملاحظاته: يجب أن يتحول التركيز إلى استدامة العملية وطابعها الشامل. وأود أن أنوه في هذا الصدد بالخطوات الإيجابية الملاحظة في مجال إعادة الإدماج خلال الأشهر الأخيرة على سبيل المثال، باتفاق الأطراف على خريطة طريق لإعادة الإدماج تضع إطارا طويل الأجل لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن تستمر هذه الجهود المشتركة الآن مع التركيز بوجه خاص على المقاتلين السابقين الذين يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ومن المهم التغلب على مسألة تيسير الحصول على الأراضي التي طال أمدها. ويكتسي التقدم المحرز بواسطة البرامج الإنمائية ذات التركيز على الأراضي أهمية أيضا وينبغي مواصلته بغية التنفيذ الكامل للإصلاح الريفي

الشامل المنصوص عليه في اتفاق السلام.

ومن المجالات الأخرى التي يتوقع إحراز مزيد من التقدم فيها برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، بوصفه أملا كبيرا لآلاف الأسر. ومن الأهمية بمكان توفير الموارد اللازمة لتشغيل هذا البرنامج، ولا سيما لتمويل المشاريع الإنتاجية البديلة التي تعتبر شرطا أساسيا لنجاحه على المدى الطويل. ونود في هذا الصدد، أن نشيد بعمل الأمم المتحدة في كولومبيا.

ويتمثل الموضوع الثالث الجدير بالثناء والدعم في عمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار.

أما المسألة الرابعة التي تثير قلقا بالغا والتي أكدها تقرير الأمين العام (S/2020/239) فهي عمليات القتل المأساوية للقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. ولا يزال هذا الاتجاه مسببا للقلق البالغ. وينبغي عدم ادخار أي جهد لوضع حد لعمليات القتل هذه، في سياق تزايد العزل بسبب أزمة جائحة (كوفيد-19) ولأجل تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ولا تزال الاستفادة الكاملة من الأدوات المنصوص عليها في اتفاق السلام أفضل طريقة لإحراز التقدم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقوق وحماية النساء والأطفال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

وتعول فرنسا على السلطات الكولومبية في تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان وجود الدولة على المستويين المدني والعسكري في جميع أنحاء البلد بما فيها المناطق النائية، بالتشاور مع المجتمع المدني.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في تعزيز السلام، بما في ذلك عقب انتهاء جائحة (كوفيد - 19). ولا يزال دعم فرنسا ثابتا لحكومة كولومبيا وشعبها على الطريق الصعب المؤدي إلى السلام.

المرفق الثامن

بيان السيد يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا جدا بسعادة وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلوديا بلوم دي باربيري. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانيهما الثاقبين والشاملين.

فيما يتعلق بتفشي مرض فيروس كورونا (COVID-19)، نرحب ترحيبا كبيرا بالتزام الحكومة الكولومبية بكفالة استمرار تنفيذ البرامج المتصلة بالسلام في هذا السياق الصعب. ونرحب أيضا بالطريقة السريعة التي اتخذت بها الحكومة والقوات الثورية البديلة المشتركة إجراءات وقائية للمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. إن تحقيق التوازن في ظل تفشي مرض فيروس كورونا (COVID-19) مهمة صعبة للغاية، والرهانات كبيرة بشكل خاص فيما يتعلق بعملية السلام.

ولذلك، من المشجع أن نسمع أن تنفيذ عملية السلام يجري الآن أيضا من خلال مجموعة واسعة من الاجتماعات والمؤتمرات الافتراضية. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن جائحة فيروس كورونا (COVID-19) ستكون لها عواقب على تنفيذ تلك العملية. ولذلك، من الأهمية بمكان بذل كل ما في وسعنا للحفاظ على الزخم السياسي حيا وفي مساره الصحيح. ومن الجيد أن نسمع أن الجهات الفاعلة الكولومبية متحدة في مواجهة جائحة COVID-19.

وفيما يتعلق بعملية السلام، أود أن أطرح نقاط ثلاث أكثر تحديدا.

أولا، لا تزال الحالة الأمنية بوجه عام تبعث على القلق، ولا سيما في المناطق الريفية، كما سمعنا اليوم أيضا من مقدمي الإحاطتين. ولا يزال القادة الاجتماعيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يؤيدون اتفاق السلام، وقادة الشعوب الأصلية والمدافعون عن حقوق المرأة، فضلا عن المقاتلين السابقين، معرضين للخطر بوجه خاص. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء عمليات القتل الأخيرة التي سمعنا عنها مرة أخرى اليوم. ولذلك، نتفق تماما مع الأمين العام على أنه يجب عدم ادخار أي جهد فيما يتعلق بأولئك الذين يواجهون مخاطر محددة، نظرا لدورهم في تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ اتفاق السلام، وأولئك الذين ألقوا أسلحتهم والتزموا بعملية السلام. ولذلك نود كثيرا أن نشجع الحكومة على الاستفادة الكاملة من الهيئات والمؤسسات القائمة لكفالة الأمن لهؤلاء الأفراد ومجتمعاتهم المحلية. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق وجود مؤسسات الدولة إلى المناطق النائية والمناطق المتضررة من النزاع من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة لجميع الكولومبيين.

وتتعلق نقطتي الثانية بمسألة إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية- الجيش الشعبي. ونرحب ترحيبا كبيرا بالتقدم المحرز في التوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة والقوات الثورية البديلة المشتركة بشأن خريطة طريق إعادة الإدماج، ونشجع الطرفين على مواصلة العمل معا بروح من الحوار البناء أثناء تنفيذها. الآن وإذ يجري انتقال المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، يجب أن يتحول التركيز نحو كفالة استدامة العملية وطابعها الشامل. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نشير إلى أن أكثر من ثلثي جميع المقاتلين السابقين يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة

للتدريب وإعادة الإدماج، ومن ثم فهم يواجهون تحديات أكبر من حيث الأمن والخدمات الأساسية والفرص الإنتاجية.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بدعم مؤسسات اتفاق السلام. إن العمل المثير للإعجاب الذي تقوم به المنظومة الشاملة للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار يبعث على الأمل في أن تتمكن كولومبيا من التغلب على تركة راسخة من الصراع وتحقيق مصالحة حقيقية. ولا يزال استقلال المنظومة حاسما، ونود أن نكرر دعوة الأمين العام إلى جميع الجهات الفاعلة للمساهمة بشكل كامل في عمل المنظومة، بما في ذلك عن طريق الاستعداد للمساهمة في كشف الحقيقة والإقرار بشعور من التعاطف بمعاناة الضحايا، الذين يجب أن تكون أصواتهم في صميم عملية السلام.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أقول إننا لا نزال على ثقة من أن الكولومبيين يمكن أن ينجحوا في توطيد السلام الذي بدأوا في بنائه. وسيتعين أن يشمل سلامها الشامل تماما في نهاية المطاف جيش التحرير الوطني أيضا. وفي ذلك السياق، نرحب بإعلان جيش التحرير الوطني وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة شهر. وبينما نأسف لملاحظة أن العنف مستمر في بعض المناطق، فإننا نأمل مع ذلك أن يكون ذلك وأن يصبح نقطة انطلاق للمشاركة البناءة في المستقبل التي تؤدي إلى مزيد من تدابير بناء الثقة، وفي نهاية المطاف، إلى مفاوضات في المستقبل. وسيواصل المجتمع الدولي مساعدة الكولومبيين في تحقيق تطلعاتهم من أجل مستقبل أكثر سلاما. ونثني على الدور الرئيسي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة العاملة في كولومبيا.

المرفق التاسع

بيان السيد محسن سيهاب، نائب الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة. كما أشكر السيد كانو سالازار على إحاطته وعلى إسهاماته في تنفيذ اتفاق السلام.

تعقد هذه الإحاطة في وقت صعب للغاية، ولكن يجب أن نواصل إظهار تضامننا ودعمنا لحكومة كولومبيا وشعبها. وتحيط إندونيسيا علما بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه جيش التحرير الوطني. ونأمل أن يؤدي وقف إطلاق النار هذا إلى وقف دائم لإطلاق النار ويسهم في تحقيق سلام دائم في كولومبيا. أما بعد، أود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة.

أولا، نرحب ترحيبا قويا بالجهود التي بذلتها الإدارات الإقليمية والمحلية التي أنشئت حديثا لإدماج تنفيذ السلام في جداول أعمالها. ونرحب أيضا بقبول حكام المقاطعات لاقتراح الحكومة الوطنية بإنشاء مكتب للسلام في حكومات المقاطعات من أجل كفالة تخصيص موارد لتنفيذ البرامج المتصلة بالسلام. ومن تجربة إندونيسيا، يضطلع القائمون بالإدارة على الصعيد المحلي، مع دعمهم بالموارد الكافية، بدور أساسي في عملية بناء السلام.

وحقيقة أن المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية– الجيش الشعبي، شاركوا في صياغة خطط التنمية المحلية هي أيضا تطور رئيسي ومشجع. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نعتقد أن هذا العنصر من عناصر التركيز على السلام على صعيد الأقاليم سيكون أساسيا على المدى الطويل. ولذلك تشجع إندونيسيا جميع الأطراف ذات الصلة على تقديم الدعم اللازم لكفالة استدامة ونجاح هذه البرامج.

ويتعلق ذلك بنقطتي الثانية فيما يخص استراتيجية إعادة الإدماج الطويلة الأجل. نحن نؤيد توصية الأمين العام بأن تبدأ جميع الأطراف ذات الصلة في تحويل التركيز إلى تعزيز الأساس لعملية إعادة إدماج أطول أجلا. ونواصل دعوة جميع الأطراف ذات الصلة إلى مضاعفة جهودها للتأكد من التنفيذ الفعال لخريطة طريق إعادة الإدماج بوصفها إطارا شاملا ومستداما طويل الأجل. وإذ تم الاتفاق بين الطرفين على خريطة طريق إعادة الإدماج ذاتها، فمن الضروري أن يعملا معا للوفاء بالتزاماتهما الفردية في تنفيذها.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة، بشأن ضمان أن تصل فوائد هذه البرامج إلى جميع المجتمعات المحلية التي عانت جراء عقود من العنف. وكما أشير في تقرير الأمين العام (S/2020/239) وذكر الممثل الخاص رويس ماسيو، إلى أن أكثر من ثلثي المقاتلين السابقين يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، من الأهمية القصوى بمكان أيضا تكريس الاهتمام لشواغلهم واحتياجاتهم الخاصة.

وما فتئنا نعتقد أن بناء القدرات والدعم التقني، إلى جانب المشاريع الموجهة نحو الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، من شأنها الإسهام إسهاما إيجابيا في تهيئة بيئة مواتية لاتفاق السلام. ولكن تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وحدها ليست كافية على الإطلاق. ويلزم بذل جهود إضافية لضمان سلامة وأمن

الجميع. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق خطة العمل وخريطة الطريق لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء المجتمعيين والاجتماعيين، ونحث على تنفيذهما بفعالية.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها الوحدات ذات الصلة في كولومبيا، لتوفير الحماية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وتقديم مرتكبي عمليات القتل إلى العدالة. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق وجود الدولة ليشمل الشعب.

وستشكل جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) العديد من التحديات لكولومبيا خلال الأشهر المقبلة. ولكن مع التزام الحكومة بتنفيذ البرامج المتصلة بالسلام، فضلا عن الدعم المستمر من المجلس ومنظومة الأمم المتحدة، فإنني على ثقة من أننا سنحقق النجاح معا.

المرفق العاشر

بيان السيد ديمتري بوليانسكي، النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نرحب بالمشاركة الشخصية لوزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو. ونحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2020/239) عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونشكر أيضا مقدم الإحاطة الآخر، السيد ديفيد سانتياغو كانو سالازار.

ونرى أن الوثيقة التي قدمها السيد رويس ماسيو تجسد بدقة تام وبالتفصيل الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

بطبيعة الحال، فإن الحالة العالمية الراهنة تعقّد الكثير من الأمور بالنسبة لجميع البلدان وتطرح تحديات جديدة أمام الجهود التي تبذلها الحكومات لتلبية احتياجات الناس. وهي أخطر اختبار لقدرة الحكومات في جميع أنحاء العالم على حماية سكانها واقتصاداتها.

وهذه المهمة أكثر تعقيدا في حالة كولومبيا، ففضلا عن مكافحة مرض فيروس كورونا، يتعين على الحكومة أيضا أن تنفذ اتفاق السلام النهائي. وقد بُذلت جهود كبيرة لجعل السلام الذي طال انتظاره في البلد ممكنا، ولكن لا يزال هناك أيضا شوط طويل يتعين قطعه لكفالة استدامة السلام من خلال ضمان تلبية احتياجات وتطلعات جميع قطاعات المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن أنجع طريقة لتحديد تلك الاحتياجات وتلبيتها هي من خلال الحوار السلمي والبناء والشامل للجميع.

إن السلام جهد ومسؤولية مشتركان، وثمة دور لجميع الجهات الفاعلة الوطنية في هذا الشأن. وتشجعنا النداءات الشعبية في كولومبيا المؤيدة للسلام تمشيا مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار، بما في ذلك الإعلان الصادر عن جيش التحرير الوطني. إن المرحلة الصعبة الحالية هي الوقت المناسب لأن يبذل جميع الكولومبيين جهدا إضافيا من أجل السلام والحوار.

ويؤدي وجود الأمم المتحدة في البلد دورا هاما في مساعدة الكولومبيين في التحقق من تنفيذ اتفاق السلام النهائي، على النحو الذي يدعمه مجلس الأمن والأمين العام. وتحققت البعثة بالفعل من إتمام إزالة مخابئ الأسلحة وإلقاء السلاح في عام 2017، وبذلك أكملت المرحلة الأولى من وجودها، وانتقلت إلى المرحلة الثانية، ألا وهي، التحقق من تنفيذ البرامج الحكومية.

وهناك قائمة بالمهام التي يتعين إنجازها من أجل بناء أساس متين للسلام الدائم. وبطبيعة الحال، فإن الضمانات الأمنية للسكان هي الأكثر إلحاحا. ونحن، شأننا شأن الجميع، نشعر بقلق بالغ إزاء أعمال قتل المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية، وكذلك إزاء العدد المتزايد من الأشخاص الذين يُجبَرون على مغادرة ديارهم بسبب الشواغل الأمنية. ولا بد من التحقيق في جميع هذه الحوادث وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ومما لا شك فيه أنه ينبغي للسكان أن يروا ثمار السلام في الحياة اليومية. وتبرز هذه المهمة الحاجة إلى تحقيق مكاسب في إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني للمقاتلين السابقين، فضلا عن إحراز تقدم ثابت في البرامج والإصلاحات الزراعية وإيجاد فرص العمل. ومن الواضح أن هذه البرامج ستتطلب تمويلا مناسبا.

وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لإجراء مناقشات عامة حول عمل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وينبغي أن يحافظ هذا العنصر المركزي في اتفاق السلام النهائي على استقلاله الكامل. وينبغي إجراء تحقيق شامل في جميع محاولات التأثير على الولاية القضائية الخاصة

ونأمل أن تكون جميع هذه المهام محور اهتمام السلطات الوطنية وتلك المحلية المنتخبة حديثا، وأن تواصل البعثة جهودها لمساعدة الكولومبيين في تنفيذ أحكام اتفاق السلام النهائي.

المرفق الحادي عشر

بيان السيدة إينغا روندا كنغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

إنه لشرف عظيم لي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا – تونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر. ونعرب عن تحياتنا الحارة لمعالي السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا، ونشكر مقدمي الإحاطتين لنا في هذا الصباح.

ترحب المجموعة بقرار جيش التحرير الوطني الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وسط جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونأمل أن يتوج هذا القرار بوقف دائم لإطلاق النار وإعادة فتح قنوات للحوار البناء. ونشيد أيضا بقرار الحكومة مواصلة تنفيذ البرامج المتصلة بالسلام على الرغم من جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم كولومبيا في مكافحة الجائحة.

ولا تزال عملية السلام الكولومبية نموذجا عالميا للجمع بين الأطراف التي فرّقها تاريخ اجتماعي وسياسي عميق الجذور، بما في ذلك العنف الشديد. وبينما يسعى الكولومبيون إلى تحقيق السلام الدائم، نشدد على أهمية التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016. وما زلنا نشعر بالتشجيع إزاء روح التوافق التي ظهرت في سياق التوصل إلى اتفاق السلام النهائي والتقدم الذي يبرزه التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/239). وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد من جديد أن الحل المستدام الوحيد للنزاع في كولومبيا لا يزال يتمثل في تنفيذ اتفاق السلام والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع يقودها أبناء الشعب الكولومبي على الصعيد الوطني وتخدم مصالحهم. إن عملية السلام تمر بمرحلة حرجة، ولا يقدر الكولومبيون ولا شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحمل حدوث انتكاسة فيها.

وفي ضوء ما سبق، تطرح مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا النقاط التالية:

أولا، نحث جميع الجهات المعنية على الامتثال لالتزاماتها والاستفادة الكاملة من آلية المتابعة، وهي لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، لتعميق الحوار وتسوية الخلافات. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتدابير المتخذة في إطار الإصلاحات الريفية الشاملة، ولا سيما خريطة الطريق لتحقيق الاستقرار والبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

فالإصلاح الريفي الشامل، بما في ذلك الإصلاحات الزراعية وإصلاحات الأراضي وإتاحة الفرصة للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي للاستفادة من المشاريع الاقتصادية وتنفيذ البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، أمر بالغ الأهمية للتحول الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية التي يسودها العنف والتفاوت الاجتماعي.

وبالمثل، نحث الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والمجلس الوطني لإعادة الإدماج على معالجة التأخيرات في تخصيص الأراضي، فضلا عن الحالة المتعلقة بالمقاتلين السابقين المقيمين خارج

المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وهذه المسائل المعلقة حاسمة بالنسبة لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الجماعي للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ونكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج على المدى الطويل، مع إتاحة فوائد ذلك لجميع المقاتلين السابقين، الأمر الذي سيحدد في نهاية المطاف استدامة السلام في كولومبيا على المدى الطويل.

ثانيا، نرحب بالتقدم المحرز في إطار آليات العدالة الانتقالية. ونؤيد التنفيذ الكامل لجميع جوانب النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار الذي يهدف بصفة خاصة إلى ضمان أن تكون المجتمعات المحلية وضحايا النزاع من الأولويات في عملية السلام. وعلاوة على ذلك، نشيد بالجهود المبذولة حتى الآن لمعالجة مسألة اعتماد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية ونناشد السلطات أن تستفيد من الزخم الحاصل في تسوية الوضع القانوني للأفراد الذين لم يتم تحديد أمرهم. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المستمر فيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، في إطار مبادئ العدالة الانتقالية، والتي تهدف إلى تعزيز العدالة والمصالحة والسلام المستدام. ومن شأن الاستماع إلى مختلف آراء جميع المجتمعات المحلية في كولومبيا ورواياتها للأحداث أن يكفل بناء الطريق إلى السلام على أساس عملية سياسية شاملة للجميع.

ولا يزال يساور مجموعة الأعضاء الأفارقة + 1 القلق أن النساء، بمن فيهن المقاتلات السابقات، ما زلن يواجهن تحديات كبيرة في التحاقهن بالبرامج التعليمية والتدريبية بسبب القيود الهيكلية المحيطة برعاية الأطفال والعمالة. ونكرر الإعراب عن رأينا بأن المرأة كانت فعالة في عملية السلام وأنها أساسية لنجاحها، وندعو إلى زيادة مشاركتها فيها على نحو آمن ومن دون عوائق.

ثالثا، يساور مجموعة الأعضاء الأفارقة + 1 القلق إزاء استمرار أعمال العنف، ولا سيما ضد الزعماء المجتمعيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان وأضعف الفئات، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال. إننا ندين اغتيال زعماء السكان الأصليين والزعماء الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته وحدة التحقيق الخاصة في التحقيق في عدة حالات قتل لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، ونرحب بإطلاق خريطة الطريق لتوفير الحماية الفعالة للزعماء المجتمعيين من المقاطعات بغية التصدي للعنف ضد المجتمعات المحلية والزعماء المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وكذلك نجدد دعوتنا إلى تعزيز المؤسسات، وبالتالي ضمان سلامة أضعف الفئات، وإلى اتخاذ إجراءات وقائية وملاحقات قضائية وإلى عقد اجتماعات منتظمة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية.

وأخيرا، نلاحظ مع الشعور بالضيق التجنيد القسري للأطفال والمراهقين وتشريدهم والعنف الجنسي ووجود الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وانقطاع الخدمات التعليمية بسبب أعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة وعصابات الجريمة. ومن الأساسي أن تكون أضعف فئاتنا محمية دائما، وعليه نشجع الحكومة على مضاعفة جهودها لمكافحة هذه الآفات.

وفي الختام، تعيد مجموعة الأعضاء الأفارقة 1+ تأكيد دعمها لحكومة كولومبيا وشعبها في سعيهما إلى تحقيق سلام دائم، وكذلك لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والفريق القطري في المساعدة في التنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي. ونكرر التأكيد على أن عبء إنجاح عملية السلام يقع على عاتق الشعب الكولومبي. وعلاوة على ذلك، من المهم أن تظل الأطراف ملتزمة وأن تعزز الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام لكي تواصل المجتمعات المحلية الاستفادة من بيئة أكثر سلما وأمنا، ولا سيما في سياق انتشار الجائحة العالمية.

المرفق الثاني عشر

بيان السيد جوناثان ألن، القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

شكرا للممثل الخاص للأمين العام على التقرير (S/2020/239) وعلى إحاطته اليوم، وللسيد ديفيد سانتياغو كانو سالازار على إحاطته الملهمة والواسعة النطاق بشأن إعادة الإدماج. إنني أتطلع كثيرا إلى القهوة التي وعدنا بها. وأود كذلك أن أرحب بوزيرة الخارجية بلوم دي باربيري في مجلس الأمن اليوم.

وأود أن أبدأ بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الحاضر في أذهاننا ونحن ننظر في طائفة أعمال مجلس الأمن. وسأبدأ بأن أقول للوزيرة إننا ندرك تماما التحدي الذي تشكله هذه الأزمة لكولومبيا. ولذلك، كان من المشجع أن نسمع تأكيدات حكومتكم في رسالة الرئيس "التزموا الديار" في 24 آذار/مارس بأن تنفيذ اتفاق السلام سيستمر، وأن نرى التدابير التي تنفذها الأطراف بصورة مشتركة للحد من انتشار الفيروس وضمان استمرار تقديم الخدمات للمقاتلين السابقين. وأود كذلك أن أقول إننا رحبنا بإعلان جيش التحرير الوطني وقف إطلاق النار من جانب واحد. ومن شأن وفاء الجماعة بهذا الالتزام أن ييسر الجهود الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، والذي يحتمل، ويؤمل، أن يمثل خطوة نحو الانخراط البناء في سبيل تحقيق سلام دائم. وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أعرب عن تقديري لكم، السيد رويز ماسيو، ولفريقكم على كل ما تبذلونه من جهود لمواصلة وتكييف عملكم في مواجهة تحدي كوفيد-19.

وقد شهدنا كذلك تقدما في تنفيذ اتفاق السلام. فاستمرار تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي يدل على التزام الحكومة بالعمل مع السلطات المحلية لكفالة وصول التنفيذ إلى المناطق المتضررة من النزاع. وبالمثل، فإن إدراج السلطات المحلية الاعتبارات المتصلة بالسلام في خططها الإنمائية أمر مشجع. وعلاوة على ذلك، تتواصل إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى كفالة استدامة عمليات إعادة الإدماج داخل المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج السابقة وخارجها على السواء، ونأمل أن نرى المزيد من الجهود بشأن المسائل المعلقة المتعلقة بالوصول إلى الأراضي واحتياجات المقاتلات السابقات. وكان من المشجع أن نسمع من السيد كانو سالازار عن تجربته الشخصية فيما يخص بعض تلك المسائل. وكم كان مهما ومثيرا للإعجاب أن نسمع عن قدرة أحد المجتمعات على التكيف مع كوفيد-19 من خلال صنع أقنعة الوجه للمساعدة في التصدي للأزمة. وأخيرا، أود أن أرحب بالنشاط الجاري الذي تضطلع به الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام لزيادة مشاركة الضحايا في إجراءاتها، ونأمل أن يتواصل الحفاظ على وتيرة عملها الهام.

غير أنني أود كذلك أن أشير إلى بعض مجالات الاهتمام التي تتطلب جهودا عاجلة من أجل الاستفادة من التقدم المحرز.

أولا، إننا نشعر بقلق بالغ، كما ذكرنا في الاجتماعات السابقة، إزاء استمرار تزايد عمليات القتل التي تطال المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الناشطين، بمن فيهم القيادات النسائية. وأعتقد أننا جميعا نتذكر زيارتنا إلى كولومبيا في العام الماضي والشواغل الحقيقية بشأن السلامة التي أعرب لنا عنها

زعماء المجتمعات المحلية الذين التقيناهم. فقد شكل ذلك القدر الأكبر مما خرجنا به من زيارتنا. وقد كان إطلاق خطة العمل في إطار البرنامج الشامل لحماية القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان خطوة إيجابية نحو معالجة هذه المسألة. إننا ندرك أن كوفيد-19 قد يتطلب إدخال تعديلات على الخطة، ولكننا نحث الحكومة على أن تكون مرنة وأن تكفل أن تصبح الخطة حقيقة واقعة قريبا، لا سيما وأن من المحتمل أن يصبح الأفراد الذين يصيبون بالبقاء في منازلهم لمكافحة كوفيد-19 أهدافا سهلة للهجمات. وبالمثل، ينبغي تعزيز تدابير حماية المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي داخل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وخارجها، حيث لا يزال أولئك السكان يواجهون مسائل أمنية. وأعتقد أن هذه مسألة سمعة بالنسبة لكولومبيا.

ثانيا، على الرغم من أننا نقر بالتحديات العديدة التي ينطوي عليها التنفيذ، نلاحظ كذلك أن هناك بالفعل آليات للتصدي للعديد من هذه التحديات. ومن بين تلك الآليات اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، ونحن نشجعها على زيادة وتيرة عقد اجتماعاتها وانخراطها مع المجتمع المدني. ومن شأن استخدام آليات أخرى للحوار بين الطرفين أن يكفل أيضا معالجة الخلافات والتغلب عليها بصورة بناءة وأن يرسل إشارة إيجابية إلى جميع أصحاب المصلحة بشأن التزام الطرفين بشكل جدير بالثقة.

وأخيرا، يشدد تقرير الممثل الخاص على ضرورة إبقاء المجتمعات المحلية في صميم التنفيذ. ويعني ذلك ضمان مشاركة المجتمعات المحلية، من تصميم العمليات إلى التنفيذ والمتابعة ومن خطط الإصلاح والتنمية في المناطق الريفية إلى استبدال المحاصيل والأمن. لقد كانت السلطات المحلية والمجتمع المدني - بما في ذلك المنظمات النسائية - وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمعات المحلية أكثر تأثرا بالنزاع. كما إنها مصدر للمعرفة المحلية والقدرة والالتزام. ولذلك فمن المنطقي أن يكونوا في صميم الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق السلام وإدامته.

وأود أن أختتم بياني بأن أقول إن المملكة المتحدة تدرك، في هذه الأوقات التي تتسم بعدم اليقين، أن التحديات التي تواجهها كولومبيا كبيرة. نحن بحاجة إلى الإبقاء على هذه النقطة المضيئة في جدول أعمالنا. ولكن هذا يعني أن الحاجة إلى تحقيق سلام دائم وشامل للجميع أكبر. وتواصل المملكة المتحدة دعم الحكومة الكولومبية في جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الحاسم.

المرفق الثالث عشر

بيان السيدة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد رويس ماسيو والسيد سانتياغو على إحاطتيهما. وكذلك أرحب بوزيرة الخارجية بلوم في مجلس الأمن اليوم. إننا سعداء جدا بانضمام الجميع إلينا.

إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب كولومبيا إذ نواجه جميعا التحديات التي يشكلها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبما أن هذا التزام شخصي بالنسبة لي كذلك، إذ أنني زرت كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر، وسأكون مقصرة بعدم الإشادة والإقرار بسلوك كولومبيا وتعاملها بالاحترام الكامل وإن لم أشد بما منحته من كرامة للجميع، بمن فيهم اللاجئون والمشردون في البلد. فقد عاملوهم كجزء من العائلة. وينبغي للكولومبيين أن يعرفوا أنهم جزء من عائلتنا. إن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تقدم 8.5 ملايين دولار لمساعدة كولومبيا في التصدي للجائحة، وستساعد هذه المعونة على رصد انتشار الفيروس وتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة الحالات وهلم جرا.

إن ارتفاع عدد حالات كوفيد-19 يؤدي إلى تفاقم حالة إنسانية هشة أصلا، كما إنه يزيد من الضغوط على الخدمات الصحية والاجتماعية المتاحة للفئات الضعيفة من السكان. ويشمل هذا أكثر من 1.8 مليون لاجئ فنزويلي وغيرهم من المشردين الذين يعيشون في كولومبيا. ونرحب بدعوة الرئيس دوكي ماركيس إلى التضامن مع الفنزويليين في كولومبيا في هذا الوقت العصيب للغاية ودعمهم. ونرحب، في خضم هذه التحديات، بالخطوات التي اتخذتها حكومة كولومبيا لكفالة مواصلة تنفيذ برامج اتفاق السلام وبتعاونها مع الحكومات الإقليمية والمحلية، بمن في ذلك المسؤولون الذين تولوا مناصبهم مؤخرا.

غير أنه يجب علينا أن نعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في كولومبيا والزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين والمجتمعات الريفية، وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة الأكثر تضررا من العنف المستمر. فقد استهدفت الجماعات الإجرامية العديد من الزعماء المجتمعيين البارزين في الأسابيع الأخيرة، وتزامن ذلك مع ظهور كوفيد-19. إنهاء هذا العنف أمر أساسي، ويجب محاسبة المسؤولين عنه. ونلاحظ التقدم المستمر الذي تحرزه كولومبيا في جهود مكافحة المخدرات، ونعيد تأكيد التزامنا بمواصلة الشراكة مع إدارة دوكي لمكافحة الاتجار غير المشروع المدمر بالمخدرات. وتتعاون إدارة ترامب تعاونا كاملا مع حكومة كولومبيا للحد من زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين وتوسيع نطاق وجود الدولة وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة.

إننا نعلم أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. فلن يكون تنفيذ الإصلاحات الريفية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد وضمان استمرار الاستماع إلى ضحايا النزاع، بما في ذلك من خلال آليات العدالة الانتقالية في كولومبيا، خطوات سهلة، لكن يجب اتخاذها.

وأود أن اغتنم لحظة في وقت الأزمة هذا وأفكر في بداية بياني - بشأن الإشادة بالتقدم الذي أحرزه الكولومبيون وأن أعلمهم مرة أخرى بأن إدارة ترامب ستواصل الوقوف جنبا إلى جنب مع حكومة كولومبيا وشعبها وهي تمضي قدما نحو السلام والازدهار.

المرفق الرابع عشر

بيان السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

في البداية، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا، في جلسة التداول بالفيديو هذه.

وأشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيد ديفيد سانتياغو كانو سالازار، مستشار الصندوق العالمي للحياة البرية في كولومبيا، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات والهامتين. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولا، شهدت كولومبيا في الفترة قيد النظر تطورات إيجابية، مع تنصيب جميع الحكام ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية المنتخبين حديثا، بمن فيهم أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في 1 كانون الثاني/يناير، وعملية صياغة خطط التنمية على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي للسنوات الأربع المقبلة. ونرحب كذلك بالخطوات الإيجابية المستمرة المتخذة في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، بما في ذلك إدماج المقاتلين السابقين.

ونشيد إشادة كبيرة، في ذلك الصدد، بالتطورات في كولومبيا التي بعثت الأمل في تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار. ونرحب بذلك التقدم ونعتقد أنه سيسهم، بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية، في تحسين النهوض بأمن وسبل معيشة السكان، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع.

ثانيا، نرحب كذلك بإعلان جيش التحرير الوطني وقف إطلاق النار لمدة شهر واحد ابتداء من 1 نيسان/أبريل لتيسير استجابة كولومبيا لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونشارك الأمين العام مناشدته الجماعات المسلحة الأخرى لكي تحذو نفس الحذو وتنفذ وقفا دائما لإطلاق النار من أجل كولومبيا خالية من النزاع من أجل السلام والتنمية. وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية وجميع الأطراف في كولومبيا، في ذلك الصدد، إلى أن تتخذ بصورة عاجلة التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 في البلد.

ثالثا، إننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الممثل الخاص للأمين العام بأنه ما زالت هناك خلافات بين القوات الثورية البديلة المشتركة وحكومة كولومبيا فيما يتعلق بالامتثال لالتزاماتهما بموجب الاتفاق النهائي، على الرغم من التطورات الأخيرة. ونشجع الحكومة والقوات الثورية على مواصلة الانخراط في حوار بناء، باستخدام الآليات القائمة، وعلى تجنب الريبة والتصريحات التي قد تعيق التنفيذ السلس لعملية السلام. ونشدد على أهمية ضمان عملية المصالحة الوطنية من خلال الحوار الرفيع المستوى بوصفه الحل الوحيد القابل للتطبيق لكي يتم أخيرا وضع حد للنزاع والتغلب على التحديات الطويلة الأجل في كولومبيا.

رابعا، لا يزال العنف والهجمات ضد المجتمعات المحلية، فضلا عن قتل المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء المجتمعيين، الذي تفيد التقارير بأن مرتكبيه مرتبطون بجماعات

مسلحة غير قانونية ومنظمات إجرامية. إننا ندين جميع تلك الهجمات ونحث جميع الجماعات المتورطة على عدم تكرار أعمال العنف هذه، بغية الإسهام في تحسين الحالة في كولومبيا.

خامسا، إننا ندعم الأولويات التي حددها الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/239). وإذ تعمل الحكومة عن كثب مع السلطات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة لوضع حد لعمليات قتل المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء المجتمعيين، يجب التصدي بشكل متواصل للأسباب الجذرية لفشل المصالحة والسلام طويل الأجل. وينبغي تنفيذ إعادة إدماج المقاتلين السابقين بطريقة شاملة ومستدامة لضمان وصول فوائد المصالحة إليهم جميعا. وينبغي كذلك للخطط الإنمائية أن تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية.

وفي الختام، نود أن نعيد الإعراب عن دعمنا القوي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في دعم تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تضع الخلافات جانبا في هذا المنعطف الحرج، لئلا تحدث جائحة كوفيد-19 أثرا سلبيا إضافيا على عملية السلام والأمن والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية والتنمية في كولومبيا.

المرفق الخامس عشر

بيان السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة هذه لمجلس الأمن. وبالنسبة لكولومبيا وجميع البلدان، فمن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة العمل على ركائزها وولاياتها، وخاصة في سياق الأزمة العالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتحديات الخطيرة التي تواجهها.

وأود أن أعرب، باسم الرئيس إيبان دوكي ماركيس، عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر لبلدي. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره (S/2020/239) وكذلك ممثله الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عمله الهام في كولومبيا. وأرحب بالإحاطة التي قدمها ممثل الشباب الكولومبي. وفي إطار سياساتنا العامة من أجل التنمية المستدامة والسلام المقترنة بالشرعية، يؤدي الشباب دورا محوريا بوصفهم مشاركين ومستفيدين من الإجراءات المتخذة.

لقد واجه بلدنا في الربع الأول من عام 2020 تحديات عديدة. ومن بينها أسلط الضوء على جهودنا الرامية إلى التصدي لجائحة (كوفيد-19). وبالإضافة إلى ذلك، أنوه إلى هجرة 1.8 مليون فنزويلي استقروا في كولومبيا وهم بحاجة إلى الرعاية الإنسانية والاجتماعية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان التي تقدم لنا العون المفيد في مواجهة تلك التحديات.

وأكد الرئيس دوكي مرة أخرى- حتى في ظل هذه الظروف- عزمه على اتباع سياسة السلام المقترن بالشرعية من أجل مواصلة التزاماتنا تجاه الضحايا والمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية والأسر المشمولة بهذه السياسة والوفاء بها، بمن فيهم المشاركون في برامج طوعية لاستبدال المحاصيل غير المشروعة.

وأحرزنا تقدما في تعزيز البرامج الإنمائية الـ 16 التي تركز على نطاق إقليمي في الـ 170 بلدية الأكثر تضررا من العنف والفقر. ويحظى تنفيذ هذه البرامج التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية الريفية الشاملة أيضا بدعم من السلطات الإقليمية والمحلية الجديدة التي تولت السلطة في كانون الثاني/يناير.

وبعد عدة اجتماعات مع الحكومة الوطنية، يعمل المحافظون ورؤساء البلديات الجدد على سياسة السلام في إطار الشرعية في خطط عملهم وأدوات تخطيطهم الإقليمي. وبحلول نهاية شباط/فبراير وافقت 166 بلدية و15 مقاطعة على تلك الأدوات.

وأود الآن أن أشير إلى ولايتي بعثة التحقق، وأولاهما إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويشير التقرير إلى التقدم الكبير الذي أحرزه البلد في هذا المجال. وأكد الرئيس دوكي مرة أخرى أن استمرارية عملية إعادة الإدماج كانت حاسمة في منع دورات جديدة من العنف منذ توليه منصبه قبل 20 شهرا.

وأحرزنا تقدما أيضا في المسائل المعقدة المتصلة بالوضع القانوني للمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وخُصص ما يقرب من 4 ملايين دولار لحيازة الأراضي التي تسيطر عليها

تلك الجماعات حاليا. وفي الوقت نفسه، تسعى عدة مجالس بلدية إلى إدماج هذه المناطق في تخطيطها لاستخدام الأراضي لتيسير مشاريع الإسكان وتوليد الدخل. ويستمر اتخاذ القرارات بشأن هذه المجالات من خلال عمليات شاملة.

ولا تزال الإمدادات الغذائية ودفع الخدمات والإيجارات والتأمين الصحي ورعاية الأطفال مكفولة لأكثر من 13 000 من المقاتلين السابقين المعتمدين. ولا تزال الحكومة ملتزمة بتوسيع نطاق وصولها إلى المشاريع المدرة للدخل وإلى برامج التعليم والتدريب المهني. وكما يشير التقرير، فقد اعتمدت الحكومة مسار إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الذي وافق عليه المجلس الوطني لإعادة الإدماج. وينطبق ذلك الإطار على المقاتلين السابقين المقيمين داخل المناطق الإقليمية السابقة وخارجها.

وتتمثل المسألة الثانية في التحدي الأكبر الذي نواجهه: ضمان سلامة المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمجتمعات المحلية الضعيفة. وعززت مؤسسات الدولة برمتها إجراءاتها وتنسيقها في ثلاثة مجالات هي: زيادة فعالية الوقاية والحماية، والتعجيل بالتحقيقات القضائية، ومكافحة المنظمات الإجرامية المسؤولة عن الهجمات.

وتأتي ضمن أولوياتنا سلامة المقاتلين السابقين وأسرهم، فضلا عن سلامة أعضاء الحزب السياسي الحالي للقوة الثورية البديلة المشتركة. وتعزز سياسة السلام في إطار الشرعية تنسيق التدابير الأمنية. ويستمر اعتماد أكثر من 40 تدبيرا من تدابير الأمن والحماية، ما يدل على التزام الدولة بسلامة المقاتلين السابقين. وهي لا تحل أو تمس بأي من الأحكام الواردة في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

ويكفل ما مجموعه 3 740 فردا من أفراد الشرطة والجيش سلامة المقاتلين السابقين الذين استقروا في المناطق الإقليمية السابقة. وتوفر وحدة الحماية الوطنية تدابير أمنية قوية لحماية 300 من المقاتلين السابقين. وبأمر رئاسي، وُضعت تدابير من قبيل مبادرات الرد السريع، ومراكز الإعلام، والمكافآت، والمنهجيات الجديدة لتحليل المخاطر، والتدريب على الحماية الذاتية.

وبالمثل، تعمل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، على تعزيز سياسات الحماية والأمن. واجتمعت اللجنة 15 مرة ونظرت في مقترحات المجتمع المدني والنهج المتباينة بشأن الإثنية. وأُطلقت في ذلك السياق خطة عمل اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالأمن والقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتشدد الخطة على دور المرأة في بناء السلام تمشيا مع القرار 1325 (2000).

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على إنهاء وضع خطة لضمان سلامة الأشخاص المشاركين في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة.

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، أحرز مكتب المدعي العام تقدما في التحقيق في 102 حادثة من أصل 223 حادثة أُبلغ عنها منذ عام 2017 عن وجود ضحايا من المقاتلين السابقين. ويمثل ذلك نسبة 46 في المائة من القضايا. ونتيجة لذلك، صدرت 24 إدانة رسمية و 178 أمرا بإلقاء القبض على أشخاص بتهمة القتل والشروع في القتل والاختفاء القسري، بما في ذلك 51 حكما يتعلق بالمدبرين لتلك الجرائم.

ولوضع حد لتلك الجرائم والتهديدات، تعمل الحكومة على جبهة حاسمة، ألا وهي مكافحة الجماعات المسلحة المنظمة العاملة بالاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع. وتستخدم هذه الجماعات العنف للسيطرة على الطرق التجارية لإنتاجها غير المشروع، بينما تهدد المجتمعات المحلية الضعيفة.

ولا تزال كولومبيا تعاني من عواقب الزيادة السريعة في مناطق المحاصيل غير المشروعة خلال الفترة 2013 و 2017 التي بلغت 200 000 هكتار من مزارع الكوكا غير المسبوقة. ونتيجة لالتزام الرئيس دوكي، توقف هذا الاتجاه في عام 2018 وفي عام 2019 مرة أخرى. ولن يهدأ بال لحكومتنا حتى نقمع تلك المحاصيل ما دام الاتجار بالمخدرات يشكل الوقود الرئيسي للعنف في كولومبيا كما يبين تاريخنا الوطني.

وأود أن أشير بإيجاز إلى مسألة تتجاوز ولاية بعثة التحقق. وفي 29 آذار/مارس، أعلنت الجماعة المسلحة الإرهابية "جيش التحرير الوطني" وقفا لإطلاق النار من جانب واحد. وتجدر الإشارة إلى أن ما يسمى بوقف إطلاق النار "المفعّل" من جانب جيش التحرير الوطني هو في الواقع وقف جزئي لأنهم ما زالوا يؤكدون أنهم سيشنون الهجمات في بعض الحالات. وأكد الرئيس دوكي مرة أخرى أنه يجب على جيش التحرير الوطني إثبات التزامه بالسلام باتخاذ إجراءات ملموسة مثل إطلاق سراح المواطنين المختطفين ووقف جميع الأفعال الإجرامية.

ويتوخى اتفاق عام 2016 مدى زمنيا مدته 15 عاما لتنفيذه. ومن المهم التشديد على أن تنفيذه يتمثل في عملية ذات اتجاهين ويتطلب التزاما ملموسا من مؤسسات الدولة والحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة. وتطالب بعثة التحقق بشدة القوة الثورية البديلة المشتركة بإحراز تقدم في المسائل المعلقة، بما في ذلك تقديم معلومات عن طرق الاتجار بالمخدرات، والتعاون في تحديد مواقع الأشخاص المفقودين وتسليم الأصول من أجل تعويض الضحايا والمساعدة في إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة للضحايا.

وتعدُّ سياسة السلام في إطار الشرعية استراتيجية طموحة في الأجلين الطويل والمتوسط. وتعمل مختلف وكالات الدولة معا لأجل تحقيق الاستقرار في المناطق وسد الثغرات وتعزيز التقدم الاجتماعي للمجتمعات المحلية الأكثر تضررا من العنف والفقر. ونحن على ثقة بأن بوسعنا أن نواصل التعويل على دعم مجلس الأمن في الاستمرار في تعزيز الرفاه والسلام وسيادة القانون في كولومبيا.
